تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي

دراسة تحليلية لواقع الشمول المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة

■ أ.وفاء امحمد عبدالله *

● تاريخ استلام البحث 07 /2023/10م ● تاريخ قبول البحث 2023/12/23م

■ **المستخلص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي، وذلك من خلال دراسة نظرية وتحليلية لواقع الشمول المالي بالمنطقة العربية، والتعرف على أهم المتطلبات التي يمكن للدول العربية القيام بها لتعزيز الشمول المالي، إلى جانب الوصول إلى أهم المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الشمول المالي بالمنطقة العربية، بالإضافة إلى استعراض واقع الشمول المالي في الدولة المتحصلة على المرتبة الأولى عربيًا فيما يخص الشمول المالي، ألا وهي الإمارات العربية المتحدة والتعرف على مميزات البيئة الاقتصادية بها، وكذلك التعرف على أهم البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، في محاولة للوقوف إلى أهم الامور التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال.

● **الكلمات المفتاحية:** القطاع المالي، الشمول المالي.

Abstract:

This study aimed to identify how to enhance financial inclusion by supporting the financial sector, through a theoretical and analytical study of the reality of financial inclusion in the Arab region, and to identify the most important requirements that

* محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس E - mail:Elmehdawy80@gmail.com

Arab countries can carry out to enhance financial inclusion, in addition to reaching the most important obstacles that prevent access to financial inclusion in the Arab region, in addition to reviewing the reality of financial inclusion in the country that ranked first in the Arab world in terms of financial inclusion, namely the Arab Emirates. United States and identify the advantages of the economic environment in it, as well as identify the most important reform programs carried out by the United Arab Emirates, in an attempt to stand to the most important things that can be used in this field.

● **Keywords:** financial sector, financial inclusion.

■ المقدمة:

يعتبر القطاع المالي المحرك الأساسي داخل أي دولة، والذي يتكون من مكونين أساسيين، أولهما المؤسسات المالية والتي تضم المصارف سواء التجارية أو مصارف الاستثمار، وكذلك الشركات سواء شركات الائتمان أو السمسرة أو التأمين إلى جانب وسطاء الاستثمار، وشركات قروض الرهن العقاري، أما المكون الثاني فهو الأسواق المالية والتي تشمل سوق السندات وسوق الأسهم وسوق الصرف الأجنبي إضافة إلى سوق المشتقات المالية. فبالنسبة للمؤسسات المالية فإن السرعة في الحصول على الخدمات المالية، وتمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المصرفية بسهولة ويسر؛ يساعد على تعزيز الشمول المالي، أما فيما يخص الأسواق المالية فإن توفيره لبدائل التمويل والوصول بخدمات ومنتجات الأوراق المالية لأكبر عدد من الأفراد داخل الدولة ومن كافة الشرائح العمرية والاجتماعية والثقافية من شأنه أيضاً أن يساعد على تعزيز الشمول المالي. كما أن دعم القطاع المالي يساعد على تحسين فرص حصول الأفراد والشركات على التمويل مما يساهم في الحد من الفقر ويزيد من النمو الاقتصادي داخل الدولة، بالإضافة إلى أن حصول الأفراد والشركات على مزايا عند زيادة الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، كتسهيل الوصول إلى الانترنت، وكذلك توسيع قاعدة استخدام برامج مواقع الحكومة الالكترونية، وزيادة الوعي بكفاءة الخدمات المقدمة عبر

الانترنت من دفع الضرائب والحصول على الخدمات الحكومية، وزيادة نقاط الاتصال من جانب مقدمي الخدمات المالية، كل ذلك يساعد على إدخال وتحسين القطاع المالي، وزيادة انتشار الخدمات المالية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الوصول إلى بناء قطاع خدمات مالية قوي يتيح فرصًا كثيرة جدًا، بما يسهم في النهاية إلى تعزيز الشمول المالي.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية القطاع المالي في تحقيق وتعزيز الشمول المالي داخل الدولة، حيث إن البنك الدولي صنف في تقريره دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 33 عالميًا والأولى عربيًا في المؤشر العامي للشمول المالي، فقد رأت الباحثة أهمية استعراض واقع الشمول المالي داخل دولة الإمارات والتعرف على أهم البرامج الإصلاحية التي قامت بها هذه الدولة بالقطاع المالي حتى تحصلت على هذه المرتبة وإمكانية الاسترشاد بها والاستفادة منها.

■ **تساؤلات الدراسة:**

من خلال الاستعراض السابق يتضح أنه بدون تحسين القطاع المالي وزيادة الاهتمام بتحسين التكنولوجيا المالية والمصرفية واتخاذ التدابير المناسبة لتحسينها، يصعب تحقيق الأهداف المتعلقة بالشمول المالي فهما العاملان الأساسيان لتحقيق الأهداف التنموية لأي دولة تسعى للتطور والنمو، كما أنهما المحركان الأساسيان لتفعيل النمو الاقتصادي بالدولة، فعند حصول الأفراد والشركات على حسابات مالية يمكنهم بذلك من الاستفادة من الخدمات المالية، والحصول على الدعم الائتماني. كما أنه من خلال تحسين كفاءة أنظمة الدفع وتعزيز الشمول المالي الرقمي والتحول من تسديد الفواتير نقدًا إلى تسديدها الكترونيًا من خلال مقدمي الخدمات المالية الخاصة بكل قطاع، وإتاحة الفرصة للأفراد والشركات إلى إمكانية الحفاظ على الأموال اللازمة لمواجهة احتياجاتهم اليومية وإرسالها واستلامها بشكل آمن وبتكلفة منخفضة، إلى جانب القدرة على استثمار هذه الاموال في مشاريع مربحة ومنتجة من أجل مستقبل آمن. كل ذلك يساعد على تحقيق الإنماء داخل الدولة والحصول على استقرار مالي بما يساهم بشكل كبير على تحقيق وزيادة تعزيز الشمول المالي.

وعلى ذلك فإنه وبالنظر إلى تقرير الصندوق الدولي نجد أن المنطقة العربية تسجّل أدنى المستويات في العالم فيما يخصّ الشمول المالي، ومع إدراك الدول العربية لهذا الأمر فقد سعت كل دولة إلى تطوير برامج إحكيمنمائية خاصة بها وملائمة لتحسين بيئتها المالية.

من هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الدور الذي يقوم به القطاع المالي لتعزيز الشمول المالي؟
- ما هي البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي؟
- ما هي معوقات الوصول إلى مستويات ملائمة من الشمول المالي بالدول العربية؟

أهداف الدراسة:

1. إبراز إمكانية تعزيز الشمول المالي من خلال دعم القطاع المالي.
2. التعرف على البرامج الإصلاحية التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز شمولها المالي.
3. الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من تعزيز مستويات الشمول المالي بالدول العربية.

■ أهمية الدراسة:

تعاني معظم الدول العربية من تدني في مؤشر الشمول المالي، ومع إدراك هذه الدول لهذا الأمر فإنها تسعى جاهدة لتعزيز شمولها المالي، وباستعراض أهم الاصلاحات التي قامت بها الدولة المتقدمة بينها فيما يخص الشمول المالي، يمكنها حينئذ الاسترشاد بها والوقوف عند أهم النقاط التي تساعدها على تعزيزه وتحقيقه.

■ منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل؛ وذلك

من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات النظرية والتطبيقية والتقارير بهدف التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي وتحليل واقعه في الدولة المتقدمة في الشمول المالي على المستوى العربي.

■ **الدراسات السابقة:**

1. دراسة حماني وبلطرش(2023) بعنوان **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره .. دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية2030.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المصرفية إلى السكان، خاصة قاطني المناطق النائية، والعمل على فهم احتياجات المستهلك وتوفير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي هذه الاحتياجات وتقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي للمملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمهما : إن معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، وإن النظام المالي في السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المجال متاح لزيادة الشمول المالي، وقد تبنت المملكة برنامج يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يحفز الادخار والتمويل والاستثمار في إطار خطة التنفيذ 2020 - رؤية المملكة 2030، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعاون الدول العربية بتضافر الجهود لتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي، وأيضًا التعاون بين الدول العربية والمؤسسات الدولية ذات العلاقة، إلى جانب ضرورة تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية وحتى في الوطن العربي، إلى جانب اعتماد منهج موجه لتعزيز التثقيف المالي من خلال إنشاء هيئة للثقافة المالية وتطوير المحتوى التعليمي المالي، وزيادة توسيع دور الصيرفة الإسلامية.

2. دراسة بن عطية ومدوخ(2022) بعنوان **تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر خلال الفترة 2011 - 2019.**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار واقع الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجزائر، مع سرد أهم الأسباب وراء كل مؤشر خاصة أن بيانات عينة الدراسة أظهرت مستويات ضعيفة في مؤشرات الشمول المالي، عدا امتلاك حسابات مصرفية والسبب يعود إلى إجبار الحكومة بضرورة فتح حسابات مصرفية، من أجل إدراج المرتبات ومنح الطلبة، أما باقي المؤشرات فهي ضعيفة لا ترقى إلى الوصول إلى شمول مالي كامل في عينة الدراسة، كما أن النقص في عدد فروع المصارف سببه عدم انتهاج المصارف سياسة التوسع، وهيمنة الحكومة على هذا القطاع، كما أن الجزائر تعاني من نسب ضعيفة بسبب ارتفاع تكلفة القروض إضافة إلى أسباب دينية، إلى جانب عدم الوعي الادخاري بين الافراد وتذبذب أسعار النفط الذي أدى إلى التضخم وتآكل الأجور. أما عن التوصيات فلم يرد في الدراسة أية توصية أو اقتراح.

3. دراسة سوداني(2022) بعنوان **واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تبني وتطبيق الشمول المالي في عصرنة وتنمية القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية، ولقد توصلت هذه الدراسة من خلال التركيز على أهم المؤشرات الأساسية للشمول المالي إلى أن تطبيق هذه الأنشطة المالية من طرف المؤسسات المالية في الدول العربية أصبح ضرورة ملحة وليس خيارًا. كما أن الدول العربية لا تزال تعاني من ضعف في الشمول المالي لديها. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالشمول المالي والعمل على إدخال الجانب التقني والرقمي، وتشجيع العمل العربي المشترك من أجل النهوض بالاقتصاد العربي وتحقيق مستويات متقدمة من الشمول المالي.

4. دراسة غمازي وآخرون(2022) بعنوان **الشمول المالي وتحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائري.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد واقع مستوى الشمول في العالم العربي عمومًا وفي دولة الجزائر على الخصوص وذلك مقارنة بباقي دول العالم من خلال التطرق إلى النتائج

المحققة فيما يخص مؤشرات الشمول المالي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: إن البلدان العربية عامة، والجزائر على وجه الخصوص مازالت تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، ورغم تحسن مؤشراته في السنوات الأخيرة من خلال العمل على تسريع عجلة الشمول وتعزيز مستوياته، وقد أوصت الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للدول العربية يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيقه في الجزائر، كذلك الاهتمام بتطوير العمل المصرفي وتبني التقنيات المالية الرقمية الحديثة، إضافة إلى ضرورة زيادة برامج التثقيف المالي.

5. دراسة يخلف والعجاج(2022) بعنوان **واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء المؤشرات العالمي للشمول المالي للفترة** 2011 - 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإشارة إلى مختلف الحقائق والأرقام والاستنتاجات التي جاء بها التقرير الأخير الخاص بالمؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX، وقد توصلت الدراسة إلى أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطًا مهمًا في مجال الشمول المالي، وتعتبر من الدول السباقة في العالم العربي التي اعتمدت على استراتيجيات وتنظيمات تعزز الشمول المالي، إلى جانب أن التكنولوجيا المالية لها دور في الوصول إلى هذا المستوى خاصة بعدما تم الاعتماد عليها بكثرة خلال جائحة كورونا، وذلك من خلال اللجوء إلى الخدمات المالية الرقمية، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب النظر إلى نموذج ووضع التنظيمات التي تساعد في تعزيز الشمول المالي دون نسيان الاهتمام بالأمن السيبراني من أجل الحماية، إلى جانب الاستفادة من تجارب الدول في مجال الشمول المالي والعمل بها. بالإضافة إلى عصرنة أنظمة الدفع ومواكبة التطورات التكنولوجية المالية تنويع وتطوير المنتجات المالية هذا ما يخلق المنافسة بين المصارف وهو ما سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات.

6. دراسة عطية(2021) **بعنوان تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص**

والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي لرصد مؤشراته الحالية، وما شملها من تطور كذلك رصد أهم المعوقات التي يمكن أن تمثل أسبابًا لوجود استبعاد مالي لفئات متعددة من المجتمع وبخاصة في الدول النامية كمصر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يساعد الأسر الفقيرة والشركات الناشئة والصغيرة في زيادة مقدرتهم على الوصول للائتمانات المطلوبة، كما أنه يعمل على جذب المزيد من المدخرات والمدفوعات. وبالرغم من النتائج الايجابية التي توصلت لها الدراسة إلا إن الواقع العملي لدعم وتعزيز الشمول المالي يعكس حقيقة وجود كثير من المعوقات الحادة من الانتشار، منها الحواجز التنظيمية الصارمة التي تضعها المؤسسات المالية وما تتطلبه من ضمانات لتقديم قروضها، إلى جانب الحواجز الجغرافية وعدم اكتمال البيئة التكنولوجية وحواجز هيكل الأسواق المالية والعجز المالي لدى العملاء والمصحوبة غالبًا بالأمية وضعف الثقافة المالية ومن ثم عدم تحقيق المستوى المطلوب والمستهدف من الشمول المالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحقيق تواجد جغرافي أفضل للمؤسسات المالية إلى جانب دعوة المؤسسات المالية للعمل الجاد لبناء قدراتها البشرية وتطوير بنيتها التحتية المالية لتقديم خدمات مصممة بشكل أفضل وأكثر سهولة، وتقديم التسهيلات اللازمة لدعوة شركات التكنولوجيا المالية العالمية على الاستثمار في السوق المصري ودعوة رؤوس الأموال الخاصة المحلية على المخاطرة في الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية. إضافة إلى ضرورة تقديم الدعم المؤسسي المساعد على زيادة الشركات المبتدئة، كإنشاء الحاضنات والمختبرات التنظيمية التي تسمح لهذه الشركات باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

7. دراسة جعفر (2020) بعنوان **آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات.**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى وضع آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر من خلال تحديد أهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد المصري، والوقوف على المؤشرات الأولية

لتطبيق الشمول المالي في مصر، حيث أشارت الدراسة إلى أن من معوقات تنفيذ الشمول المالي في مصر أنها تعاني من انخفاض في الناتج القومي المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر بين السكان، وارتفاع نسبة البطالة والتضخم وهذا ما أوضحته المؤشرات الخاصة بعام 2018، مع زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضعف مؤشرات الكثافة المصرفية، وضعف الوعي والثقافة المصرفية، وضرورة وضع خطة فعالة لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي تتناسب مع كل الفئات العمرية حتى يتم الوصول إلى النسبة العظمى من الشعب، وعلى ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية.

8. دراسة لفتة (2019) بعنوان **دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية للنهوض بالشمول المالي في العراق من خلال توضيح الفرص والتحديات المتمثلة بالوضع الاقتصادي والديموغرافي في العراق ودراسة هيكل النظام المالي والتعريفات بالمؤسسات المالية غير المصرفية التي تعمل في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: تركز تغطية شبكات الفروع المصرفية بأربع محافظات فقط، مما يجعل المحافظات الأخرى خارج نطاق الخدمات المالية، كما أن هناك مجموعة فرص تساهم بشكل كبير في النهوض بالشمول المالي في العراق، إلى جانب وجود مجموعة من التحديات التي تواجه جهود النهوض بالشمول المالي في العراق، بالإضافة إلى ضعف سوق رأس المال في العراق وتخلفها عن الأسواق العالمية والإقليمية. وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار قانوني لنظام المدفوعات والشمول المالي، ويسمح بدخول المؤسسات المالية غير المصرفية والأجنبية لضمان الوصول إلى الأفراد الذين لا تخدمهم المصارف التجارية والإسلامية، وضرورة الاهتمام بجانب التثقيف المالي للسكان وتنظيم عروض التعليم العالي، والسماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل وكلاء المصارف، وتقديم الدعم الحكومي لمكاتب البريد.

● **التعقيب على الدراسات السابقة:**

بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تتفق جميعها على أن الدول العربية لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميًا من حيث مستوى الشمول المالي، وهذا ما تم التأكد منه بالتحليل والقياس في عدة دراسات كدراسة ياسمينة وبولصنام، وكذلك دراسة قاسي ومزيان، والذي أكدت أيضاً غياب التنافس بين المؤسسات المالية مما جعلها تدخل في التقليد للخدمات المالية الرقمية، وهذا أمر غير مقبول للدول التي ترغب في التقدم والتطور. وهو الأدعى أن تتكاثف جهود الدول العربية للاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال الشمول المالي.

● **مفهوم الشمول المالي:**

الشمول يعني تقديم الخدمات المالية المتنوعة لكافة الشرائح، وابتكار وتنوع الخدمات والمنتجات المالية المقدمة بالشكل المناسب وبسعر يتناسب مع مختلف العملاء، وتقديم الخدمات بتكاليف معقولة لمختلف فئات المواطنين، وخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض. أولئك الذين يتعاملون مع المصارف وليس لديهم أي حسابات مصرفية. كما يساعد على جلب مجموعات مختلفة إلى الاقتصاد غير الرسمي، وخاصة تلك الموجودة في المناطق البعيدة . وأهم هذه المجموعات هم أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر غير المسجلين والعاملين لديهم، وكذلك النساء اللاتي يعملن في الأنشطة التي تتم في المنزل، والتي تتم من خلال المصارف أو المؤسسات المالية غير المصرفية.

وقد عُرف الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب.(اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين،2018،ص7). كما يعرف الشمول المالي بأنه العملية التي من خلالها تضمن سهولة الوصول والوفرة والاستخدام للعمليات المالية الرسمية أمام جميع مكونات المجتمع حيث يشمل هذا التعريف على عدة أبعاد للشمول المالي على غرار سهولة الوصول، الوفرة، الاستخدام، تشكل كلها الأبعاد الثلاثة لنظام مالي شامل.(يخلف، العجاج،2022،ص73).

كما يعرف بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي.(قاسي ومزيان،2022،ص599).

وبالنظر إلى ما سبق ترى الباحثة أن الشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لكل الأفراد والشركات بما يساهم في تنوع الخدمات المالية وتوفير التمويل اللازم لكل الفئات دون الربط بضرورة وجود حساب مصرفي أو اشتراط فئة عمرية أو جغرافية محددة بما يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي في النهاية إلى دعم الاقتصاد الرسمي للدولة.

- **المتطلبات الأساسية الداعمة للشمول المالي في الدول العربية:**

يعتمد نجاح الشمول المالي على توافر مجموعة من المتطلبات في الدول العربية هي: (سوداني،2022،ص72)

1. العمل بحرفية عالية للاستفادة من أحدث وأفضل الأساليب التكنولوجية واستخدام الأدوات المالية الحديثة مثل الدفع عن طريق الهاتف وتحصيل الفواتير إلكترونيًا، وهي تعمل على تحسين الخدمات وتسهيل الحصول عليها وعندما يتوسع الشمول المالي تصبح كلفة الخدمات أقل على المواطن والمستثمر، والنمو المتسارع في استخدام التقنيات الحديثة التي تفتح فرصًا إضافية لتعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية.
2. توفر أنظمة كفؤة للدفع، ونظم للاستغلال الائتماني.
3. نظم الإقراض المضمونة، وسجلات الأصول حيث تساعد هذه الأنظمة على زيادة مستويات نفاذ الأفراد والمشروعات للتمويل والخدمات المصرفية، وتذلل التحديات التي تواجه الحكومات والمؤسسات المالية في الوصول بهذه الخدمات للفئات غير المشمولة.

4. المؤسسات المالية تتيح التغلب على تحديات عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى إحجام المصارف عن توفير التمويل للقطاعات التي لا توفر لديها ضمانات مصرفية وسجل ائتماني ممتد زمنًا يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي في النهاية إلى الإقصاء المالي.

5. يجب تعزيز الجهود المبذولة في الدول العربية لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون لتقديم مجموعة من التدخلات الداعمة للشمول المالي.

6. توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة، وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين.

7. تصميم الخدمات المالية، سواء أكانت رقمية أم تناظرية، بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحساب لديهم متدنية.

8. امتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهاتف المحمول وغيرها من الخدمات المالية.

9. الاتصال بالأنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة.

كما تبنى صندوق النقد العربي وضع استراتيجيات في مجال الشمول المالي لوضع المبادئ الارشادية لتطوير الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي في الدول العربية كي يتسنى لهذه الدول الاستنادية إليها في وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي للعمل من أجل إطلاق الامكانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية لغير المتعاملين مع القطاع المصرفي. وذلك من خلال الآتي:(صلاح وآخرون، 2022: ص28)

1. رفع مستوى الوعي والتثقيف المالي بين كافة فئات المجتمع بالدول.

2. تطوير المنتجات والخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل والمستفيدين.

3. تعزيز مبادئ حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

● **أهمية الشمول المالي:**

يعبر الشمول المالي عن استراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب نذكر منها: (قاسي وبولصنام، 2021:ص681)

1. **تعزيز استقرار النظام المالي**: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدًا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.
2. **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية**: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية لمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل. كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
3. **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم**: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

● **معوقات الشمول المالي في المنطقة العربية:**

يمكن حصر أهم العوامل التي حالت دون تطور درجات الشمول المالي في المنطقة العربية فيما يلي: (خنوس وجايدر، 2021:ص42)

1. أغلب بلدان العربية تعيش في حالة انعدام للاستقرار الأمني.
2. عامل الفقر الذي يجتاح أغلب الدول العربية فمقدرتهم المالية تحول دون تعاملهم مع المؤسسات المالية.

3. نقص في البنية التحتية المالية في كثير من الدول العربية وهو ما ينعكس سلبًا في عدد وجود وتكلفة الخدمات المالية.

4. انعدام الوعي في استخدام المعاملات غير النقدية ووسائل الدفع الرقمية وهو ما يزيد الجمود في النظام المالي وبطء المعاملات والخدمات المالية.

5. انعدام الثقة في المؤسسات المالية وهو ما يحد من انتشار تعامل الأفراد معها.

6. وجود العديد من المعاملات المالية تتعارض والشريعة الإسلامية مما حتم وجود بدائل تتماشى مع القواعد الإسلامية إلا إنها لاتزال تحتاج إلى تسويق وابتكار.

7. ضعف الثقافة المالية وهو ما ينعكس سلبًا على معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية.

8. أغلب أصول القطاع المالي تابعة للقطاع العام وهو ما يثبط من المنافسة لتقديم خدمات مالية ذات جودة.

9. ارتفاع التكاليف والجهد والوقت لإتمام المعاملات المالية الشيء الذي يحفز الأفراد على المعاملات غير الرسمية.

10. انعدام شبه تام للمؤسسات المالية في المدن الصغيرة والريفية.

11. عدم اهتمام المشرفين على القطاع المالي بنشر الوعي ومحو الأمية المالية.

● **دولة الإمارات العربية المتحدة:**

بحسب تقرير البنك الدولي فقد تحصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيًا في المؤشر العامي للشمول المالي، كما أنه وبحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022، استحوذت الإمارات على المركز الأول على مستوى الدول العربية، مستفيدة من حصولها على مركز متقدم في مؤشر السيولة المحلية للناتج المحلي الإجمالي وفي مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي. كما حلت في المركز الأول في مؤشر قطاع مالية الحكومة

ويعزى ذلك إلى حصول الإمارات على مركز متقدم في مؤشر الحرية المالية، والمؤشر الثاني في مؤشر الفائض/ العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك حافظت الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية، نتيجة استحواذها على المركز الأول على مستوى المجموعة ككل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار.

- **مميزات البيئة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة:**

تتمتع دولة الإمارات ببيئة استثمارية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي وخصائص اقتصادية قوية مثل الموقع الاستراتيجي والاحتياطيات المالية القوية، والصناديق السيادية والإنفاق الحكومي المستثمر على البنية التحتية وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات. ورغم حالات الركود الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر قنوات مختلفة، فإن دولة الإمارات تواصل نموها الاقتصادي وذلك يعود لعدة أسباب منها :(البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة)

1. **موقع استراتيجي**: تتمتع دولة الإمارات بموقع استراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في آسيا، وأروبا وافريقيا، ويمكن لـ33 ٪ من سكان العالم الوصول إلى دولة الإمارات في غضون 4 ساعات طيران و66 ٪ منهم في غضون 8 ساعات.
2. **احتياطيات مالية قوية**: ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة على أساس سنوي بنحو 34.3 مليار درهم أو ما نسبته 8.5 ٪ ليصل إلى 438.6 مليار درهم نهاية يناير الماضي، مقارنة بنحو 404.3 مليارات درهم نهاية يناير 2022. كما استحوذت المصارف الوطنية على نحو 68.5 ٪ من إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة مع وصول قيمتها إلى 379.3 مليار درهم نهاية يناير 2023، بزيادة على أساس سنوي بنحو 29.1 مليار درهم أو ما نسبته 8.31 ٪ مقابل نحو 350.2 مليار درهم خلال يناير 2022. ووصلت حصة المصارف الأجنبية إلى 13.5 ٪ من إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف العاملة في الدولة مع بلوغ قيمتها 59.3 مليار درهم في نهاية يناير

2023، بارتفاع على أساس سنوي بنحو 9.6 ٪ مقارنة بنحو 54.1 مليار درهم خلال يناير 2022.

3. **صناديق سيادية**: وفقًا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية (SWFI) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، يعتبر جهاز أبوظبي للاستثمار من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر رابع صندوق العالم بمبلغ يقدر بـ790 مليار دولار أمريكي.

4. **إنفاق حكومي مستمر على البنية التحتية**: خصصت دولة الإمارات منها ميزانية للعام 2023، بإجمالي مصروفات عامة معروضة للاعتماد بمبلغ وقدره 63،066 مليار درهم، تم تخصيص 2.4 مليار درهم من الميزانية لقطاع البنية التحتية والاقتصادية، والذي يشكل نسبة 3.8 ٪ من إجمالي الميزانية العامة.

5. سياسة اقتصادية تدريجية: تستمر السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والاقتصاد الدائري في تحفيز وقيادة اقتصاد دولة الإمارات. بلغت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي للدولة خلال العام 2021 نحو 73.3 ٪ .

6. **مناطق حرة**: يوجد في دولة الإمارات العديد من المناطق الحرة والمناطق المتخصصة، التي تطرح حوافز ومزايا اقتصادية عدة مثل الإعفاء الضريبي للشركات، ورسوم الاستيراد والتصدير، تمتلك كامل للأجنبي دون الحاجة لكفيل مواطن، واستعادة 100 ٪ للأرباح، ويوجد في دولة الإمارات حوالي 45 منطقة حرة.

7. **زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات**: وفقًا لتقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي للعام 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دولة الإمارات 20.667 مليار دولار أمريكي (76 مليار درهم إماراتي)، بعد أن كان 19.884 مليار دولار أمريكي (73.04مليار درهم إماراتي) عام 2022.

كما حلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب آسيا، مستحوذة على

ما نسبته 37 ٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة والبالغة 55.5 مليار دولار.

كما تبوأت الدولة المرتبة الأولى أيضًا على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا مستحوذة على نحو 31 ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه المنطقة والبالغة 66.6 مليار دولار.

● **البرامج الإصلاحية لدولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الشمول المالي خلال عام 2022 :**

من خلال استعراض ما جاء في التقرير السنوي لعام 2022 لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فقد تبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبة عالمية متقدمة على قائمة أسرع الاقتصادات نموًا في العالم في العام 2022 حيث سجلت نموًا قويًا في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلاً أدنى نسبيًا للتضخم، كما استفادت من ارتفاع أسعار الطاقة، وتنامي الاقتصاد غير النفطي، فضلاً عن تحقيق طفرة في قطاع الاستثمار العقاري. وخلال العام الذي شهد تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، ونشوب الصراع في أوكرانيا. وانتشار فيروس كورونا المستجد في الصين، تمكن الاقتصاد الإماراتي من العودة إلى حالة النمو التي كانت سائدة قبل انتشار الجائحة. وجاء ذلك مدعومًا بالتدابير الإصلاحية الاستباقية. واتخاذ القرار الحكيم لإعادة فتح اقتصادها بعد الجائحة، لتكون واحدة من أوائل الدول التي تقدم على تبني هذه الخطوة.

وفيما يخص القطاع المصرفي الإماراتي الذي قدم أداء جيدًا جدًا في عام 2022 حيث سجل أعلى نمو في إجمالي الأصول بنسبة 10.5 ٪، لتصل إلى 3،670 مليار درهم. وأظهر القطاع مرونة خلال فترة الجائحة، إذ يعزى الفضل في ذلك إلى التدابير واسعة النطاق التي اتخذها المصرف المركزي، والسحب التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في العام 2022، وذلك بعد أن تعاف القطاع الاقتصادي برمته من تداعيات الجائحة.

وفي العام 2022، بلغ عدد المصارف في النظام المصرفي لدولة الإمارات 61 مصرفًا مرخصًا، بما في ذلك عدد الفروع الفعلية للمصارف بنسبة 22.3 ٪ خلال السنوات

الثلاث الماضية بسبب رقمنة الخدمات المالية. وحافظ النظام المصرفي الإماراتي على مستويات رسملة جيدة. مع وجود سيولة كافية ومصادر تمويل مدعومة بنمو قوي في الودائع. كما حققت الودائع في القطاع المصرفي نموًا بنسبة 11.3 ٪ خلال العام 2022 ونتيجة لذلك وصل معدل القروض إلى الودائع إلى أدنى مستوى له في سبع سنوات، الأمر الذي يشير إلى وجود قدرة ائتمانية كبيرة. كذلك واصل قطاع التأمين نموًا في العام 2022، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة 6.5 ٪ على أساس سنوي، وبلغ 47.2 ٪ مليار درهم. كما ارتفع عدد وثائق التأمين إلى 8.8 مليون وثيقة. ونتيجة لهذه التطورات ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 2.2 ٪ ليبلغ 27.3 مليار درهم. كما زاد عدد التراخيص الجديدة للمهن المرتبطة بالتأمين بنسبة 5.2 ٪ لتصل إلى 489 رخصة في نهاية العام 2022. ومن جهة أخرى فقد قام المركزي بتطوير نظم الدفع من خلال إنشاء منصة الدفع الفوري التي ستقوم بتسهيل وتسريع المدفوعات الفورية والسماح بتحويل الأموال على مدار الساعة، باستخدام الحسابات المصرفية وأرقام الهواتف المحمولة وأرقام التعريق وأنواع أخرى من الأدوات ذات الصلة. مما سيسهل أيضا المدفوعات المستندة على رمز الاستجابة السريعة والعمليات الالكترونية للخصم المباشر إضافة إلى الشيكات الالكترونية.

كما أن هذه المنصة ستتيح تحويل الأموال بسهولة ويسر من دون الحاجة إلى معرفة رقم الحساب أو رقم الحساب المصرفي الدولي، ومن خلال تقديم خدمات دفع مبتكرة للأطراف المشاركة من تقديم خدمات دفع مبتكرة للأطراف المشاركة من المؤسسات والشركات ومستخدمي الخدمة، ستسهم المنصة في مواكبة التغيرات السريعة في قطاع الدفع في الدولة وضمان الامتثال لأفضل المعايير الدولية، والمعيار الجديد للرسائل المالية والدولية. وقد تقرر بدء التشغيل التجريبي لمنصة الدفع الفوري في الربع الأول من العام 2023.

كما أحرز المصرف المركزي في عام 2022 تقدمًا في تسريع تحديث منظومة الخدمات

المالية في الدولة. ودفع التحول الداخلي فيه كمؤسسة، حيث أدخل تحسينات على العمليات والابتكارات الرقمية من خلال عدد من المشاريع، بما في ذلك استراتيجية التحول الداخلية. كما شهد عام 2022 صياغة خرائط طريق تنفيذ للمبادرات التحويلية والاستراتيجية المتعددة والمشاريع المحددة للفترة 2023 - 2026، بناءً على عمليات التشاور والتقييم والمقارنة المكثفة. وتعد هذه الاستراتيجية جزءا من خطة المركزي الاستراتيجية الأكبر لخمس سنوات تحمل اسم برنامج تحويل البنية التحتية المالية الهادف إلى تحويل ورفع مستوى قطاع الخدمات المالية في الدولة والبنية التحتية الرقمية المرتبطة به إلى مستوى عالمي متميز.

ويشرف على هذه الجهود مكتب التحول ومكتب إدارة الاستراتيجية اللذين تم انشاؤهما حديثًا ليتولى تحديد وتقديم وتتبع القيمة بشكل فعال للمصرف المركزي والقطاع المالي في الدولة. ومن جهة أخرى يسعى المصرف المركزي الإماراتي إلى توفير مدفوعات العملة الورقية العابرة للحدود بطريقة مستمرة وآمنة من خلال إطلاق إنتاج منظم لمشروع الجسر مع المصارف المركزية الشريكة ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في أوائل العام 2024، وإضافة إلى ذلك سيتم استكشاف الدول التجارية الرئيسية التي يمكنها العمل كشركاء للجسور الثنائية للعملات الرقمية.

وسيبدأ العمل أيضاً لإثبات جدارة مفهوم العملة الرقمية المحلية للأفراد في العام 2023، تمهيدًا لقيام المركزي لإطلاق استراتيجيته الشاملة للعملة الرقمية المتوقع طرحها في غضون عامين. كما أن المصرف المركزي قام بإطلاق مبادرة التمويل المفتوح والتي تهدف إلى تقديم قيمة معززة للعملاء كما تؤدي إلى إنشاء منتجات وتقديم عروض الخدمات المالية الجديدة. بما في ذلك الاستشارات الرقمية، مما يؤدي إلى تعزيز الأفكار والابتكارات.

أما السوق المالي فقد ارتفعت مؤشرات أسعار الأسهم في كل من سوق أبوظبي للأوراق

المالية وسوق دبي المالي في النصف الأول من عام 2022، لكنها عاودت الانخفاض في نهاية العام نتيجة التوجهات العالمية وإجراءات تشديد الأوضاع المالية، وفي نهاية العام 2022 ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 40.5 ٪ على أساس سنوي، وبلغت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية 2.6 تريليون درهم. وبشكل مماثل. ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 20.9 ٪ على أساس سنوي، بينما استقرت قيمته السوقية عند مستوى 577.6 مليار درهم. كما تم تأسيس شركة الاتحاد للمدفوعات في عام 2022. الشركة الجديدة تابعة للمصرف المركزي المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية التحتية للأسواق المالية على المستوى الوطني. الأمر الذي من شأنه أن يعزز مكانة الدولة كمركز مالي عالمي مرتبط بالأسواق المالية الدولية الرئيسية. ومن جهة أخرى فإن البوابة الالكترونية التي أطلقتها الدولة في عام 2011 وبوصفها النافذة الموحدة للمعلومات والخدمات الالكترونية التي تقدمها الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة للأفراد والزوار وأصحاب الأعمال، وتعد البوابة بمثابة تجسيد للحضور الرسمي لحكومة الإمارات على الشبكة المعلوماتية الانترنت وهي تجمع خدمات الحكومة المحلية والاتحادية كافة معًا بالإضافة إلى معلومات عن الدولة.

وبذلك توفر حكومة دولة الإمارات قنوات إضافية للتواصل مع المواقع الحكومية وتوفر خاصية قراءة النصوص التي تمكن من الاستماع إلى النصوص المكتوبة كما يمكن التواصل مع أصحاب الهمم من خلال التواصل مع شخصية كرتونية عبر لغة الاشارة. وعندما يشير المستخدم بالمؤشر على نص معين، تبدأ الشخصية الكرتونية بترجمته إلى لغة الإشارة. كما يمكن لأصحاب الهمم إرسال استفساراتهم إلى وزارة تنمية المجتمع من خلال تسجيل مقطع فيديو يطرحون فيه أسئلتهم بلغة الإشارة. كذلك اهتمت هيئة الطرق والمواصلات في دبي بالعديد من مقاطع الفيديو الموجهة لضعاف السمع، وقد ترجمت الهيئة هذه المقاطع إلى لغة الإشارة لشرح استخدام وسائل المواصلات العامة في إمارة دبي. (البوابة الالكترونية لدولة الإمارات المتحدة).

ترتيب الإمارات العربية المتحدة على مستوى الأداء على مختلف المستويات مقارنة بالدول العربية

الترتيب	المؤشر	قيمة المؤشر
1	الاقتصاد الرقمي العربي	71.37
1	ممارسة الأعمال	80.9
1	قوة العمل الحالية	70.4
1	المؤسسات	85.69
1	البنية التحتية	71.83
1	الحكومة الرقمية	85.55
1	الابتكار	61.37
2	المعرفة والتكنولوجيا	28.35
1	قوى السوق	73.67
2	نمو سوق المال	85.45
6	التنمية المستدامة	73.21
4	القوى العاملة	74.64

● **المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاقتصاد العربي 2022**

وبالاطلاع على تقرير الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 والذي اعتمد على تسع ركائز أساسية، تتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشرًا وتشمل هذه الركائز، المؤسسات، والبنية التحتية، القوى العاملة، الحكومة الرقمية، الابتكار، والمعرفة والتكنولوجيا، قوى السوق، نمو سوق المال، التنمية المستدامة. وبالنظر

إلى الجدول السابق يتضح لنا تقدم الإمارات العربية المتحدة في معظم المجالات وفوزها بالمرتبة الأولى، وحتى المجالات التي لم تأخذ فيها المرتبة الأولى نجد أن نسبتها تعتبر عالية جدًا.

■ الخاتمة:

غالبًا ما يقاس تقدم الدول المالي عبر مستوى استخدام المواطنين لقطاعها المالي بصفة عامة وجهازها المصرفي بصفة خاصة، لذلك هي تسعى دائماً إلى الوصول إلى مستوى نظامي مالي ومصرفي متقدم وتطوير خدماتها كتوفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بغض النظر عن مستواهم المادي، الأمر الذي أصبح يتطلب معه ضرورة رفع الوعي بالثقافة المالية، وتبسيط الخدمات المالية والمصرفية المختلفة، بحيث تسمح لجميع الشرائح من الوصول لهذه الخدمات بسهولة ويسر، كقيامهم بإنجاز أعمالهم المالية دون أن يكونوا مجبرين على الذهاب إلى هذه المؤسسات المالية أو الخدمية، مما يساعدهم في النهاية على تحسين نوعية حياتهم وقدرتهم على التخطيط لها بشكل مثمر، وبالتالي زيادة الرضا والنمو عند جميع الفئات والقطاعات المكونة للدولة، وبذلك ينعكس على تقدم الدولة وقدرتها على المنافسة والتطور. الأمر الذي يقودها في النهاية إلى مستوى متقدم من الشمول المالي.

ومن خلال استعراض ما جاء بالدراسة وكذلك استعراض الدراسات السابقة توصلت هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات مهمة هي:

1 - دعم القطاع المالي من أهم الوسائل التي تساعد الدولة في تعزيز الشمول المالي لديها.

2 - يعد الشمول المالي من أهم الأهداف لتحقيق النهضة والنمو الاقتصادي للدولة، ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

3 - يساعد تعزيز الشمول المالي الأسر الفقيرة والشركات الناشئة في زيادة مقدرتها للوصول إلى التمويل اللازم مما يساهم في النهاية إلى زيادة إنشاء المشاريع التنموية.

4 - تحصلت الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الأولى عربيًا في المؤشر العالمي للشمول المالي حسب تقرير البنك الدولي، كما استحوذت على المركز الأول على مستوى الدول العربية بحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022.

5 - اتخاذ المصرف المركزي الإماراتي لسياسة قوية وفر الأساس اللازم لتحقيق النتائج الاقتصادية المستهدفة للدولة.

6 - كان للبوابة الالكترونية التي أطلقتها دولة الإمارات الفضل الأكبر في قدرة أصحاب الهمم في الوصول إلى كافة الخدمات المالية والحكومية الالكترونية داخل الدولة، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي بشكل أفضل من خلال توفير قنوات اتصال لجميع شرائح الدولة.

7 - من أهم المعوقات التي تحول دون تطور درجات الشمول المالي في الدول العربية هي أن أغلب هذه الدول تعيش في حالة انعدام للاستقرار الأمني، إلى جانب الفقر وعدم الوعي في استخدام المعاملات غير النقدية ووسائل الدفع الرقمية، بالإضافة إلى افتقار القرى البعيدة لهذه المؤسسات الخدمية.

■ **التوصيات:**

1 - توفير تواجد جغرافي أفضل للمؤسسات الخدمية المالية، لجميع المدن والقرى على حد سواء دون إهمال القرى البعيدة.

2 - اتاحة الدعم والتسهيلات الائتمانية اللازمة للأفراد والشركات وخاصة شركات التكنولوجيا المالية، بما في ذلك تخفيف الضرائب والتكاليف والعمولات، وجذبها للاستثمار بالدولة.

3 - العمل على انشاء مؤسسات ومواقع للخدمات المالية الكترونية لجميع القطاعات بالدولة تتيح لكل الشرائح الوصول إلى كافة خدماتها بدون أي تعقيدات.

4 - ضرورة قيام الدول بالاستفادة من التجارب الناجحة فيما بينها للاستفادة منها

وتعزيز شمولها المالي، لا سيما وأنها تمر بظروف متشابهة.

5 - ضرورة الاهتمام بأصحاب الهمم وعدم اهمالهم وتوفير السبل والطرق السهلة لهم للوصول إلى جميع الخدمات المالية والحكومية بالدولة.

6 - العمل المستمر على تطوير الخدمات المصرفية والمالية على الدوام وبشكل متكرر دون إهمال بما يتماشى مع التطور الحاصل في الدول المتقدمة.

7 - العمل على دعم القطاع المالي وحثه على نشر الوعي بأهمية استخدام الخدمات المالية الالكترونية، وشرح ما يمكن أن يوفره من وقت وجهد وزيادة الإنتاجية.

■ **المراجع:**

- بن عطية إيمان، مدوخ ماجدة، **تحليل مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع التركيز على الجزائر** خلال الفترة 2011 - 2019، مجلة أبحاث، المجلد7، العدد2، 2022.

- حمادي رشيدة، بلطرش زهور، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية** 2030، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 4، العدد1، 2023.

- خنوس سميحة، جايدر حسان، **تصنيف الدول العربية باحتساب مؤشرات الشمول المالي باستعمال طريقة تحليل المركبات الرئيسية**. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2021. ص 42.

- جعفر، حنان علاء الدين عبدالصادق، **آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020.

- سوداني نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**، مجلة مالية ومحاسبة الشركات المجلد 2، العدد2 ،2022

- صلاح الدين وآخرون، **الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية**، 2022، دار اليازوري للنشر والتوزيع.

- عطية أشرف إبراهيم، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات**: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 2، العدد 2، 2021.

- غمازي سهيلة، وآخرون، **الشمول المالي وتحديات في الدول العربية**: ما واقع الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد6، العدد1، 2022.

- قاسي ياسمينة، مزيان توفيق، **دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة**، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد1، مايو 2022.

- قاسي يسمينة، بو لصنام محمد، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة المعيار المجلد 12، العدد2، ديسمبر 2021،.

- يخلف سمية، العجاج فاطمة الزهراء، **واقع الشمول المالي في دول مجلس** التعاون الخليجي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي للفترة 2011 - 2021، المجلد الثامن العدد 3، ديسمبر 2022. مجلة البشائر الاقتصادية.

- لفتة بيداء سارة، لفتة محمد طارق، **دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق - الفرص والتحديات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019.

- التقرير السنوي2022، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022، العدد السادس، فبراير 2023.

- البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، https://u.ae/ar - AE/about - the - uae/economy/features - of - the - uaes - solid - economy، 9 - 9 - 2023. الساعة 9:45 م.